# نظرية كم المحمول

## عرض ونقد

إعداد

سعيد فودة

# بسم الله الرحمن الرحيم

# نظرية كم المحمول
# عرض ونقد

**تقديم:**

المنطق ينظر في التصورات والقضايا، بناء على الذي جرى عليه أساطين المنطق القديم، والتصورات تتألف من الكليات الخمس، أو المقولات الخمس، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض، وأما التصديقات، فيتم الكلام فيها على القضايا وأنواعها، ثم على الأقيسة والبراهين، بأنواعها.

وكلامنا سيتركز على بيان ملخص نظرة المنطق القديم للقضية الحملية المسورة، علام ينطلق السور، هل على الموضوع أو على المحمول، ليكون هذا تمهيدا لأساس البحث، وهو عرض نظرية كم المحمول، وذكر النقود القديمة والحديثة التي وجهت عليها.

أولا: **القضية الحملية في المنطق القديم:**

عرف ابن سينا القضية الحملية بقوله[1]:"القضية الحملية هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول لشيء هو الموضوع، أو بعدمه له، كقولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، والأول يسمى إيجابا، والثاني يسمى سلبا."اهـ

وذكر الإمام الكاتبي كلاما في تعريف القضية أوضح مما ذكره ابن سينا، وذلك في كتاب (الشمسية) فقال[2]:"القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.

وهي حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولك : زيد عالم، زيد ليس بعالم، وشرطية إن لم تنحل."اهـ

ولما كان اهتمامنا بالقضية المسورة، فسوف نذكر بعض ما وضحه الإمام الرازي في شرح عيون الحكمة في معنى نسبة المحمول إلى الموضوع، بناء على المنطق كما حققه مناطقة الإسلام، ثم نورد بعد ذلك ما يتعلق بالقضية ذات المحمول المكمم.

فبعد أن ذكر أقسام القضايا بحسب الكم والكيف، قال الإمام الرازي[3]:"وههنا مسائل:

الأولى: كل قضية موجبة فلها أجزاء ثلاثة: ذات الموضوع، وذات المحمول، والنسبة المخصوصة الحاصلة بينهما، بكون أحدهما موضوعا للآخر، وبكون ذلك الآخر محمولا عليه، والدليل عليه أنا إذا قلنا: السماء كرة)، فالمعقول من (السماء) أمر، والمعقول من (الكرة)أمر آخر، والمعقول من كون السماء موصوفة بأنها كرة أمر ثالث. بدليل أنه يصح تعقل السماء وماهية الكرة مع الذهول عن كون السماء موصوفة بأنها كرة، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم."اهـ

---

١ النص من كتاب عيون الحكمة لابن سينا، راجع شرح عيون الحكمة للإمام الرازي، ص١٢٠، منشورات مؤسسة الصادق. تحقيق د. أحمد حجازي السقا.

٢ مجموعة شروح الشمسية(٢/٢)

٣ شرح عيون الحكمة للإمام الرازي ص١٢٥.

ثم شرع في بيان تحليل في غاية اللطف لمعنى نسبة المحمول إلى الموضوع، فقال[4]:"ولنذكر الآن الشرائط المعتبرة في جانب الموضوع وهي ستة

**الأول**: إنا إذا قلنا:كل ج ب، فلا نعني به الجيم الكليَّ، ولا كل الجيمات، من حيث هو كل، بل المراد: كل واد واحد من الجيمات.

**الثاني**: أنا إذا قلنا: (كل ج)، فلا نعني به الشيء الذي حقيقته أنه ج، ولا نعني به الشيء الذي يكون موصوفا بأنه ج، بل نعني به الشيء الذي يصدق عليه أنه ج، سواء كانت حقيقته أنه ج، أو كان موصوفا بأنه ج.
ثم قال:"

**الشرط الثالث**: إذا قلنا : كل ج فلا نعني به ما يكون ج دائما، أو وقتا ما، أو بحسب شرط ما، وذلك لأن الذي صدق عليه أنه ج أعم من الذي صدق عليه أنه ج دائما أو لا دائما، أو بحسب وقت، أو بحسب شرط.

**الشرط الرابع**: إذا قلنا: كل ج ، فلا نعني به ما يكون موصوفا بأنه ج في الخارج، إذ لو كان المراد ذلك، لكنا إذا قررنا موت جميع الأفراس بالكلية، حتى لم يبق فرس أصلا، فحينئذ وجب أن يكذب قولنا: كل فرس حيوان.
قالوا: بل المراد من قولنا كل ج ، ما يكون جيما بحسب الفرض العقلي.
وأقول: هذا الكلام محتاج إلى مزيد تفسير وتلخيص، وتحقيقه أنه قد يراد بالجيم ما يكون جيما في الأعيان، وقد يراد به الأمر الذي لو وجد في الأعيان لكان جيما، فإن عنينا بقولنا كل ج المفهوم الأول، فعند موت الأفراس بالكلية لا يصدق أن كل فرس حيوان، أما لو عنينا به المعنى الثاني، صدق قولنا : كل فرس حيوان، سواء حصل الفرس في الوجود الخارجي أو لم يحصل.

**الشرط الخامس**: زعم الشيخ أبو نصر الفارابي أن قولنا كل ج ، أي كل ما لا يمتنع أن يكون ج...... وأما الشيخ أبو علي فإنه قال: إذا قلنا: كل ج، فالشرط فيه أن يكون ج بالفعل، ولو في وقت واحد، فإن لم يكن كذلك، فإنه لا يصدق عليه أنه ج.

**الشرط السادس**: إذا قلنا : كل ج ، فيحتمل أن يكون المراد : كل ما يصدق عليه أنه ج سواء كان كونه ج أو قبله أو بعده، ويحتمل أن يكون المراد : كل ما يصدق عليه أنه ج حال كونه ج، والفرق بين الوجهين: أن على التقدير الأول يصح أن يقال: كل نائم مستيقظ، وعلى الثاني لا يصح ذلك. "اهـ
وهذه الشروط التي وضحها الإمام الرازي توضح بلا شك كيفية نظرة قدماء المناطقة إلى القضية الحملية، وما معنى نسبة المحمول إلى الموضوع، وما معنى الموضوع.
والمعتبر في المحمول هو المفهوم، كما هو مشهور عند المناطقة[5].

---

٤ شرح عيون الحكمة، للإمام الرازي، ص١٢٦-١٢٧.

٥ راجع كتاب المنطق الصوري والرياضي، لعبد الرحمن بدوي ص١١٥، وكتاب المنطق الصوري ، د. دكتور علي عبد المعطي محمد، د. ماهر علبد القادر محمد. نشر دار المعرفة الجامعية. ص٢٢٠.

## ثانيا: عرض نظرية كمِّ المحمول:

تمهيد:

تعزى نظرية كم المحمول إلى ويليام هاملتون بنتام(١٨٠٠-١٨٥٦) البريطاني. وقد زعم البعض أن هاملتون هو أول من تنبه إلى فكرة تكميم المحمول، ومن ثم عزوا هذه النظرية إليه، على اعتبار أنه ابتكرها واستدركها على المنطق التقليدي القديم، أي منطق أرسطو، ومنطق الاسلاميين. ولكن سيتبين لنا في هذا البحث أن هذه الفكرة لم تكن غائبة عن المتقدمين، بل إنهم عرفوها، وكتبوا انتقاداتهم عليها. ويستوي في هذا مناطقة الإسلام واليونان كما قاله بعض المناطقة المحدثين، والمناطقة المعاصرون الذين سبقوا هاملتون نفسه.

قال د. عادل فاخوري في منطق العرب[٦]:"إن التركيب المتعارف عليه للقضايا كان ينحصر بثلاثة أنواع:

-القضايا المخصوصة أو الفردية، أي القضايا التي موضوعها فرد مخصوص، وهي إما تشتمل على محمول كلي وإما على محمول هو فردي كذلك.

- والقضايا المهملة وهي قضايا ذات موضوع كلي، لكن لم تُبيَّن فيها كمية السور.

وأخيرا المحصورات الأربع وهي: كل و ج، بعض و ج، لا و ج، بعض و ليس ج.

في الواقع لاي أخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار إلا كمية الموضوع الكلي، وكيفية النسبة بين الموضوع والمحمول إن كانت سالبة أو موجبة. ومع ذلك، فمن المقبول لغويا تسوير المحمول وحتى تسوير الألفاظ الفردية. لكن بما أن ماصدق اللفظة الفردية لا يمكن تقسيمه، وبما أن المحمول يؤخذ عادة من حيث المفهوم، فمثل هذا التسوير يحرِّف القضية، لذلك تسمى القضايا التي يجري فيها تسوير المحمول أو اللفظ الفردي المنحرفات.

أول من درس القضايا المنحرفة في المنطق العربي الشيخ ابن سينا، لكن الموضوع ليس جديدا كل الجدة، فزيادة على الإشارة القصيرة التي يوردها أرسطو، فقد تطرق إلى هذا البحث غير شارح، كما يشهد على ذلك ابن سينا نفسه، الذي يعتمد على "شارح متأخر" هو على الأرجح أمونيوس، بالرغم من ذلك يبقى العرض العربي هو الأكمل.

إلى جانب تسوير الألفاظ الفردية، يحصي ابن سينا أربع قضايا فردية منحرفة، هي

زيد كل إنسان، زيد لا واحد من الأحجار، زيد بعض الناس، زيد ليس كل حجر.

وستة عشر قضية عامة، تؤدي بالمتغيرات على هذا النحو:

وستة عشر قضية عامة، تؤدى بالمتغيرات على هذا النحو[4]:

| | | | |
|---|---|---|---|
| كل و | كل ح | لا واحد من و | ليس كل ح |
| كل و | لا واحد من ح | لا واحد من و | بعض ح |
| كل و | بعض ح | لا واحد من و | لا واحد من ح |
| كل و | ليس كل ح | لا واحد من و | كل ح |

٦ منطق العرب ص ٨٩ للدكتور عادل فاخوري، طبعة دار الطليعة للطباعة والنشر.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ليس كل و | كل ح | بعض و | ليس كل ح |
| ليس كل و | لا واحد من ح | بعض و | بعض ح |
| ليس كل و | بعض ح | بعض و | لا واحد من ح |
| ليس كل و | ليس كل ح | بعض و | كل ح |

كل واحدة من هذه القضايا تعرَّف بجدول صدقي، يتم فيه توزيع القيم وفقا لخمس مواد : هي الضرورة والامتناع والإمكان الموافق للضرورة، والإمكان الموافق للامتناع، أو بتعابير أخرى: وفقا لخمس حالات أثبتها العرب للنسب بين المجموعات ، أي: المساواة، والعموم المطلق، والتباين الكلي، والعموم من وجه، إليك على سبيل المثال تقييم كل وبعض ح :

| | | كل و بعض ح |
|---|---|---|
| عموم مطلق: | كل انسان بعض الحيوان | ص |
| مساواة: | كل انسان بعض الضحاك | ص |
| عموم من وجه: | كل انسان بعض الكتاب | ك |
| تباين: | كل انسان بعض الاحجار | ك |

من الجداول السابقة يمكن التحق أن القضايا الثمانية الواقعة على اليسار هي متلازمة مع الواقعة علـــى الـــيمين وأن القضايا الثمانية العليا هي على التوالي سلب للقضايا الثمانية السفلى، لذلك يصل ابن سينا إلى تمييز ثمـــاني قـــضايا متغايرة واضحة الشبة بتلك التي استقصاها بنتام وهاملتون، لكن ثمة فارقا أساسيا يفصل بين النظريتين، فالفيلسوف العربي يستعمل الأسوار بالمعنى التوزيعي ويرفض بصراحة الاستعمال من حيث الجملة :"فإذا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك البتة بوجه من الوجوه، بل نعني بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد...."، ويضيف فيما بعد " لكن بعـــض النـــاس جملـــة الضاحكين، وقد علمت ما في هذا من الخطأ والزلل.

إن كان التفسير التوزيعي الذي يأخذ به ابن سينا ينقذه من بعض الانتقادات التي وجهت من بعد إلى هاملتون، إلا أن طريقته في التقسيم يشوبها أكثر من خلل. فتوزيع القيم على أربعة احتمالات فقط، لا يستوفي كل الحـــالات، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار كون ماصدق الطرفين ذا فرد واحد، ففي مثل هذه الحال تصدق الصيغة (كل و كل ج) التي هي كاذبة فيما عدا ذلك، كما في المثل (كل قمر هو كل جرم يدور حول الأرض)، لذلك نجد بين القضايا الأولية عند ابن سينا بعضا صحيحا وبعضا متناقضا.

بالإضافة إلى ذلك، يبقى تسوير المحمول في أبحاث الشيخ عقيما، إذ لم يستفد منه في نظريتي العكس والقياس، بـــل اكتفى برد القضايا الجديدة إلى التركيب الأرسطي، معتبرا المركب من السور والحد كلا مكونا للمحمـــول، علـــى الرغم من تهافت نتائج هذا الرد.

من بعد ابن سينا ، اهتم المناطقة المتأخرون للعبة الحسابية، فأحصوا كل التقاليب التي تنجم عن تـــسوير المحمـــول والألفاظ الفردية، ووصل الخونجي أحد أشهر مناطقة القرن الثالث عشر، إلى وضع قائمة من ٩٦ صنفا من القضايا،

كملها شارحه السنوسي، ونظرا إلى هذا العدد الكبير من القضايا المختلفة، حاول المنطقيان المذكوران إيجاد قواعد صدقية عامة تسهل كثيرا عملية تقييمها."اهـ

**ملاحظة**: ما ذكره الدكتور عادل فاخوري ناقلا إياه عن السنوسي في شرحه لمختصر الخونجي، رجعت إليه ووجدت أن المختصر ليس للخونجي بل هو للإمام أبي عبدالله السنوسي، فالمختصر والشرح للسنوسي وليس للخونجي[٧].

وسوف ننقل كل التقاليب التي أشار إليها د. عادل فاخوري قريبا عند إيرادنا لكلام السنوسي.

## ذكر نص الخونجي في كتابه الجمل في المنطق

قال العلامة الخونجي في كتابه الجمل في المنطق[٨]:" **وان قرن السور بالمحمول سميت منحرفة، والضابط فى المنحرفة انه كلما كان احد الطرفين شخصا مسورا او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا وكانت المادة ممتنعة او ما يوافقها من الامكان وجب توافقهما فيه."اهـ**

## ذكر نص الإمام السنوسي في القضية المنحرفة:

قال الإمام السنوسي في مختصره في علم المنطق[٩]:"وإن قرن السور بالمحمول أو بالجزئي سميت منحرفة ، وتكذب مهما أثبتت للجزئي أفرادا، أو حكمت باجتماع أفراد في فرد واحد وإلا فكغيرها."اهـ

ثم شرح الإمام السنوسي هذا الكلام الموجز المفيد بقوله:

**(تعريف القضية المنحرفة=مكممة المحمول)**

"اعلم أن السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد، وكان المقصود من القضية الحملة أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد، لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع ، كان الواجب في السور أن يدخل على ما له أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم ، وهو الموضوع الكلي، فإذا دخل السور على ما له أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي أو دخل على ما لا أفراد له أصلا وهو الجزئي موضوعا كان أو محمولا، فقد انحرف السور عن موضوعه اللائق به، ووجب أن تسمى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة.

---

٧ راجع طبعة مختصر السنوسي في المنطق مع شرحه له مع حاشية العلامة البيجوري، المطبوع بمكتبة السيد محمد عبد الواحد بك الطوبي وأخيه. بجوار المسجد الحسيني بمصر.

٨ نقلته من نسخة إلكترونية لكتاب الجمل.

٩ المرجع المذكور سابقا، شرح مختصر السنوسي في المنطق مع حاشية العلامة البيجوري، ص١٠٢.

ملاحظة مهمة: لقد اكتفيت هنا بذكر نص الإمام السنوسي في شرحه على مختصره في المنطق، لأنه كاف في البيان، ورأيت أن أضع بعض العناوين التي رأيت أنها ستكون مناسبة لهذا النص حيث إنه مكتوب بلا عناوين، فالعنوان يساعد القارئ على فهم النص.

### (عدد القضايا المنحرفة وكيفية استخراجها)

وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا: مائة واثنتا عشرة قضية لأن القضية المنحرفة إن دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كليا أو جزئيا، والسور أيضا إما كلي أو جزئي، فهذه أربعة أحوال في المحمول والموضوع مع كل واحد منها إما كلي أو جزئي، وكل منهما إما مسور بالسور الكلي أو الجزئي، أو مهمل من السور، فهذه ستة أقسام في الموضوع، اضربها في أربعة أحوال المحمول ، يخرج أربعة وعشرون .

ثم الطرفان في جميعها إما أن يقترنا معا بحرف السلب أو لا يقترنا، أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط، فهذه أربع احتمالات مضروبة في الأربعة والعشرين بستة وتسعين، وهذه هي التي اقتصر عليها صاحب الجمل، وغيره.

أربعة وعشرون منها في حمل الجزئي على الجزئي، وأربعة وعشرون منها في حمل الكلي على الكلي، وأربعة وعشرون منها في حمل الكلي على الجزئي، وأربعة وعشرون منها في حمل الجزئي على الكلي.

ويجب أن يزاد عليها ستة عشر أخرى من أجل أن الانحراف قد يكون بسبب دخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلا، فحينئذ:

إما أن يكون السور الداخل على الموضوع الجزئي كليا أو جزئيا، فهذه حالتان في الموضوع والمحمول مع كل واحدة منهما إما كلي أو جزئي .

فهذه أربع من ضرب اثنين في اثنين. وكل واحدة من هذه الأربع إما أن يقترن الطرفان فيها بحرف السلب أو لا يقترنا، أو يقترن الموضوع فقط، أو المحمول فقط، فهذه ستة عشر من ضرب أربعة في أربعة.

ضمَّها إلى ستة وتسعين، فيجتمع مائة واثنتا عشرة قضية.

### (ذكر ضوابط الصدق والكذب
### مع انتقاد ما أورده الخونجي في مختصره المسمى بالجمل)

ولما كان انحراف السور عن موضعه أوجب الكذب في بعض هذا العدد و لم يوجبه في بعضه، ذكرنا في الأصل ضابطا يعرف به الكاذب من هذا العدد بسبب الانحراف، والصادق الذي لم يضره الانحراف، وتركنا التخليط بذكر موجب الكذب غير الانحراف كما ذكره الخونجي في الجمل. فزاد كون المادة ممتنعة وما يوافقها من الممكنات في عدم الوقوع وذلك تخليط على المتعلم، لا شك فيه، إذ كل قضية موجبة تكذب بوجود هذه الأسباب منحرفة كانت أو غير منحرفة، إذ لو قلت في المادة الممتنعة من غير تحريف السور:

زيد حمار، أو بعض الحمار زيد، لكانت كاذبة.

كما لو قلت مع تحريفه : زيد بعض الحمار، وكذلك إذا قلت زيد الأمي من غير تحريف للسور، زيد كاتب بالفعل لا بالإمكان أو الكاتب زيد أو بعض الكاتب زيد، لكانت كاذبة.

كما لو قلت مع التحريف للسور : زيد بعض الكاتب بالفعل، وهذه من الممكنات التي توافق المادة في عدم الوقوع.

فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغيره من ذكر هذه الأسباب في المنحرفات ، تخليط موهم ، لافائدة له.

بل هو مفسر للمتعلم لما يوهمه أن الكذب إنما جاء من هذه الأسباب لأجل انقسامها إلى انحراف القضية.

وبهذا تعرف أن صاحب الجمل ومن تبعه قد زاد في المنحرفات ما لا حاجة إليه، ونقصوا ما به الحاجة ، وهو أقسام ما إذا دخل السور على الموضوع الجزئي، و لم يدخل على المحمول أصلا.

فإن هذا تحريف بلا شك للسور عن موضعه اللائق به إنما هو الموضوع الكلي، لا مطلق الموضوع. فقد أخلوا بسبب إهمالهم هذا القسم بست عشرة قضية من المنحرفات ، فلأجل هذا الخلل والتخليط اللذين رأيناهما في الجمل ونحوه، ذكرنا في الأصل ما أدخلنا به المنحرفات هذه الستة عشر قضية، وتركنا التخليط بذكر ما لم يكن موجب الكـــذب فيه انحراف السور.

**(الضابط العام لمعرفة كذب القضايا المنحرفة مع شرحه)**

**والحاصل أن ضابط معرفة الكذب من هذه المنحرفات بسبب انحراف السور عن موضعه (أن كل قضية أثبتت أفرادا للجزئي موضوعا كان أو محمولا، فهي كاذبة)**، كقولنا:

كل زيد عمرو، أو زيد كل عمرو، أو كل زيد إنسان، ونحوها. فإن هذه القضايا تدل على أن زيدا الجزئي أو عمرا الجزئي لا تعدد فيه.

وكذلك تكذب المنحرفة مهما دلت على اجتماع أفراد في فرد واحد، كقولك زيد كل إنسان، وإنما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد .

واعلم أن مع هذين السببين الموجبين لكذب القضية المنحرفة إنما يكونان حيث تكون المنحرفـــة موجبـــة وجـــود موضوعها وصحة حمل محمولها عليه، والسببان المذكوران يمنعان من ذلك، فلا تكون الموجبة مـــع واحـــد منـــهما صادقة، وفي حكم الموجبة أن يقترن السلب بكل واحد من الطرفين ، فترجع إلى الموجبة لأن سلب السلب إيجاب، كقولك ليس كل زيد ليس كل عمرو، مثلا، لأنه يرجع في المعنى إلى قولك: كل زيد كل عمرو. وهـــو كـــاذب قطعا. فكذا ما في قوته.

وكذلك لو قلت ليس زيد ليس كل إنسان، لكان كاذبا، لأنه في قوة قولك زيد كل إنسان، فلو لم تكن المنحرفـــة موجبة ولا في قوة الموجبة لكانت صادقة، وذلك حيث تكون سالبة لفظا ومعنى، بان يقترن حرف السلب بأحـــد طرفيها كما إذا قلت مثلا : ليس كل زيد إنسانا، أو تقول ليس زيد كل إنسان.

أما وجه صدق السالبة في المثالين الأولين؛ فلأنه لما استحال أن يكون لزيد الجزئي أفراد، صدق أن تلـــك الأفـــراد المستحيلة ليست بإنسان، إذ لا يكون إنسانا إلا الفرد الممكن الموجود يف الخارج.

وإذا كانت السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن، فمع عدم موضوعها المستحيل أحرى.

وبهذا افترقت السالبة من الموجبة، فإن الموجبة تقتضي وجود موضوعها، ليصح اتصافه بمحمولها، لأنها تثبت اتصاف الموضوع بالمحمول فحيث كان الموضوع معدوما وأحرى إذا كان مستحيلا بطل الاتصاف الذي أثبتتـــه. فكانـــت كاذبة.

**وأما السالبة فلا تقتضي وجود موضوعها بمحمولها** لأنها إنما تنفي اتصاف موضوعها بمحمولهـــا فحيـــث كـــان موضوعها معدوما وأحرى إذا كان مستحيلا تحقق عدم الاتصاف لأن المعدوم لا يتصف بصفة ثبوتية.

**(اعتراض ودفعه)**

فإن قلت: يلزم على هذا أن تصدق المنحرفة التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين لما ذكرتم من كون الـــسالبة لا تقتضي وجود الموضوع ، وهذه سالبة إلا أنها معدولة لوجود السلب في محمولها، وذلك لا يجعلها في حكم الموجبة لما تقرر أن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة.

فالجواب: أن هذه ليست سالبة معدولة، لأن السالبة المعدولة ليس فيها سلب سلب، وإنما فيها سلب محمول عدمي. فالسلب دخل فيها على موجبة ، إلا أنها معدولة . وأما هذه السالبة التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا لى موجبة معدولة، فنفى هذا السلب الثاني ما كان فيها قبل من الحكم السلبي.

وبالضرورة إن سلب الحكم السلبي إيجاب، فقف على هذا الفرق الحسن اللطيف، فإنه قد تحير بعدم التنبيه له كثير.

وأما وجه صدق السالبة في المثالين الأخيرين، فظاهر، لأن موجب الكذب في موجبتهما جعل الفرد الواحد أفرادا، وذلك مستحيل، فإذا دخل هذا السلب نفى هذا المستحيل ونفي المستحيل صدق، وإنما الكذب إثباته.

وأيضا أ،جب الكذب في هذه الموجبة ما أوجب فيها من المحمول الكلي فإذا دخل السلب زال ذلك ورجع إلى السلب الجزئي.

والتعليل بالأول أقرب وأوضح.

وإلى ضابط الكذب في المنحرفات أشرنا بقولنا في الأصل: وتكذب أي المنحرفة مهما أثبتت للجزئي أفرادا، يعني حيث يدخل السور الكلي أو الجزئي على الشخص الموضوع أو المحمول، وتكون المنحرفة موجبة لأنها تقتضي ثبوت تلك الأفراد المستحيلة في الخارج، وذلك كذب ضرورة.

**(شرحه لبعض ألفاظ المتن)**

وقولنا (**أو حكمت باجتماع أفراد في فرد واحد**)أي حيث يكون المحمول كليا ويدخل عليه السور الكلي ، وذلك لا يكون إلا في القضية الموجبة، وما في حكمها، كقولك زيد كل إنسان، وقولك ليس زيد ليس كل إنسان، لأنها في قوة الأولى، وهو معنى قولهم أن يكون المحمول إيجابا كليا.

وقولنا (**وإلا فكغيرها**) أي وإن لم يوجد واحد من السببين في القضية المنحرفة كانت كغيرها من القضايا التي لا انحراف لسورها أي لا تكذب حينئذ بسبب انحراف سورها، وإنما تكذب إن كذبت بسبب كذب مادتها، كقولك: زيد بعض الحمار، أو زيد الأمي بعض الكاتب، فإنهما كاذبتان لا من أجل انحراف السور، بل من أجل المادة فلهذا تكذبان، وإن لم ينحرف فيهما السور عن موضعه، كما لو قلت: بعض الحمار زيد، أو بعض الكاتب زيد الأمي، أو لم يدخل فيهما السور أصلا كقولك: زيد حمار وزيد الأمي كاتب، فلو لم تكذب المادة، وقلت مثلا زيد بعض الإنسان لكانت صادقة، وإن وجد فيها انحراف السور، وكذلك لو دخل السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الانحراف لكانت صادقة، إذ لم تثبت المحال بل بنفيه تحقق صدقها.

وهذا **<u>الضابط الذي ذكرناه جامع مانع يشمل جميع المائة والاثني عشر عددا المنحرفات</u>**. وبالله تعالى التوفيق."اهـ

فهذا هو كلام الإمام العلامة السنوسي، وهو كما نراه بحث مفصل، يقارب ما جاء في البحوث المعاصرة للعديد من المناطقة الغربيين، بل ربما يتفوق عليها من بعض الجهات.

# آراء المعاصرين في نظرية كم المحمول

جاء في كتاب المنطق الصوري[10]:" إن الحدود كلها لها جانب مفهومي وآخر ماصدقي، ويمكن أن يستخدم أحد الحدود سواء أكان موضوعا أم محمولا أحد هذين الجانبين، وهناك أربعة احتمالات يمكن أن توضع بها الحدود وهي:

١- الموضوع يكون ماصدقيا، والمحمول مفهوميا.
٢- الموضوع والمحمول ماصدقيان.
٣- الموضوع والمحمول مفهوميان.
٤- الموضوع يكون مفهوميا، والمحمول يكون ماصدقيا.
٥- وهناك ثلاث نظريات، تناولت الاحتمالات الثلاث الأولى، أما الاحتمال الرابع، فلم يرق بعد إلى درجة تأسيس نظرية خاصة به[11]، وهي

١- أما الاحتمال الأول وهو أن الموضوع يكون ماصدقيا والمحمول يكون مفهوميا، فلقد نتج هذا عن نظرية "الموضوع والصفة" أو النظرة المحمولية التي تقرر أن الموضوع يعبر عن شيء أو مجموعة من الأشياء وأن القضية قد تثبت أو تنفي كيفية أو مجموعة من الكيفيات المتعلقة بهذا الموضوع.
٢- وهذا هو ما فهم من منطق أرسطو، رغم أن المسألة لم تكن محددة عنده، إنه يتحدث أحيانا عن أن القضية تشير إلى علاقة بين شيئين، وأحيانا أخرى أن القضية تشير إلى علاقة بين شيء وبين صفة، وأحيانا ثالثة يقرر أن القضية تشير إلى علاقة بين اسمين، ومع ذلك فلقد فهم التابعون له أنه يقصد هذه النظرية بالذات والدليل عندهم هو أن تقسيم أرسطو للقضايا إلى كلية موجبة وكلية سالبة وجزئية موجبة وجزئية سالبة، إلى أن أرسطو قد اهتم بكم الموضوع أي باعتباره ما صدقيا، ولم يشر إلى كم المحمول على الإطلاق فاعتبر مفهوميا.
٣- أما عن الاحتمال الثاني وهو أن الموضوع والمحمول ماصدقيان وكميان، فهذا ناشيء عن نظرية تدعى نظرية الفئات، والقضية في مثل هذه النظرية تتضمن علاقة الاحتواء أو علاقة عدم الاحتواء بين فئتين، فقضية مثل:"كل إنسان فان" تعني أن كل فئة الإنسان تحتوى في فئة الكائنات الفانية .
٤- ولقد وضعت هذه النظرية لأول مرة في المنطق المدرسي وتطورت في العصور الحديثة، خصوصا عند وليام هاملتون، ونظريته عن كم المحمول، فأصبح المحمول كميا كالموضوع سواء أي أصبح الموضوع والمحمول ماصدقيين، ولقد نتج عن إدخال هاملتون لنظرية كم المحمول، إمكانية تقسيم القضايا إلى ثمانية أنواع وليس إلى أربعة كما كان الحال في المنطق الأرسطي، وإمكانية التعبير عن هذه القضايا الثمانية بصور المعادلات ، وهاملتون يصيغ قضاياه ذات الأنواع الثمانية في صورة معادلات، على النحو التالي:

١. موجبة الكل كلية: كل أ خي كل ب، وتوضع في صورة المعادلة الآتية all S-some p

---

١٠ المنطق الصوري، د. علي عبد المعطي ، وماهر عبدالقادر محمد. دار المعرفة الجامعية، ص٢١٩.

١١ ربما كان سبب ذلك أن في هذا الاحتمال حمل الماصدق على المفهوم ، وهذا غير معقول، فالمفهوم ليس موجودا خارجيا، والماصدق موجود خارجي، والموجود الخارجي لا يحمل على غيره.

٢. موجبة الكل جزئية كل أ هي بعض ب وتوضع في صورة المعادلة التالية all s – some p
٣. موجبة الجزء كلية، بعض أ هي كل ب وتوضع في صورة المعادلة الآتية some s – all p
٤. موجبة الجزء جزئية بعض أ هي بعض ب ، وتوضع في صورة المعادلة الآتية some s – all p
٥. سالبة الكل كلية : لا أ هي كل ب ، وصورة معادلتها No s – any p
٦. سالبة الكل جزئية : لا أ هي بعض ب، وصورها No s – some p
٧. سالبة الجزء كلية : بعض أ ليس كل ب وصورها some s – not any p
٨. سالبة الجزء جزئية بعض أ ليس بعض ب وصورها some s – not some p

ولقد تطورت نظرية كم المحمول وسار على هذا المنوال كثيرون، وزادوا في صياغة القضايا على هيئة معادلات ، فوضعوا بدلا من (بعض) مثلا أعدادا وقالوا : أن أ -٣\٤ب، أو ٥\٤أ ٣ ب، وهكذا.

ويرى جيفونز إن هذا يعد هدما للمنطق واعتباره فرعا من فروع الرياضة ليس إلا، والمنطق لا يمكن أن يكون كما كما لاحظ بول:"فرعا من فروع الرياضة، لأن الرياضة مثلها مثل أي علم تستخدم العقل، بدون أن تعطي قوانين عامة أو مقاييس لاستدلال، بينما المنطق يعطينا إشكالا ويختبر الاستدلالات بما فيها الاستدلالات الرياضية ذاتها.

٥- أما الاحتمال الثالث والأخير فهو أن الموضوع والمحمول مفهوميان فإن النظرية التي ترتبط به، هي نظرية الصفات ، وترى هذه النظرية إن القضية لا تشير سواء عن طريق الموضوع أو عن طريق المحمول إلى فئة من الفئات أو إلى ماصدق من الماصدقات، وإنما تشير إلى صفات معينة تنطبق على كائنات أو أشياء توصف بهذه الصفات أو الكيفيات بمعنى إن الصفات التي يشير إليها المحمول تحتوي على الألإراد الذين يمتلكون صفاتا أخرى، وإن صفات المحمول تصاحب صفات الموضوع أي إن مجموعة الصفات الأولى تصاحب دائما مجموعة الصفات الثانية ، فأيا ما كان من صفات الإنسان، فإنه يحتوي على صفات الفناء، كما أن الفناء يصاحب دائما صفات الإنسان. "اهـ

ثم ذكر المؤلفان ملاحظة جيدة وهي قولهما[١٢]:"ونحن نرى أنه بينما تذهب نظرية الفئات إلى أن هناك توافقا ذاتية بين الموضوع والمحمول تسمح لنا بوضعهما في صورة معادلة، فإن نظرية الصفات تقرر أنه ليس هناك ذاتية بين الموضوع والمحمول، وإنما تختلف الصفات من الأول إلى الثاني، وما يحدث فقط هو أن صفات الموضع تصاحب صفات المحمول ليس إلا."اهـ

وقد وضح عبد الرحمن بدوي في كتابه المنطق الصوري والرياضي الأساس الذي اعتمد عليه هاملتون في القول بهذه النظرية فقال[١٣]:" إننا نفكر دائما في المحمول باعتبار أن له كما، وذلك لأننا حين الحمل ندخل أفرادا في ضمن أفراد أخرى، أي إننا ننظر إلى كل من الموضوع والمحمول باعتبار أن كلا منهما يكوِّن طائفة من الأفراد، والحمل ليس إلا إدخال أفراد في أفراد، ومعنى ذلك إننا نفكر دائما في المحمول باعتبار أن له كما، وفي حالة الحمل سواء بالإيجاب وبالسلب، ندخل كل أو بعض أفراد الموضوع أو نستبعدها عن كل أو بعض أفراد المحمول، فكأن الحمل يرتدُّ في النهاية إذن إلى وضع صلة بين أصناف، ولما كان الحكم يجب أن يعبر بوضوح عن كل ما يجري في الذهن، فإن من الضروري إذن أن نعبر عن كم المحمول، ما دمنا نفكر في المحمول دائماً باعتبار أن له كما."اهـ

١٢ المرجع السابق، ص٢٢٣-٢٢٤.

١٣ المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، ص١١٧.

إذن من ههنا جاءت فكرت تكميم المحمول. وسوف نعرض لاحقا جهات انتقاد هذه النظرة.

**ثالثا: مناقشة نظرية كم المحمول**

لم يكن موقف المناطقة تجاه هذه النظرية موقف التسليم والموافقة، بل وقف بعضهم منها موقف المخالف والمعارض، وبعضهم أخذ بها كما أشرنا.

وسنورد هنا بعض أهم الانتقادات التي وجهت على هذه النظرية.

أولا: **المنطق التقليدي لم يهمل اعتبار كم المحمول**

هذا بعض ما قاله منتقدو نظرية كم المحمول، وحاولوا بهذا بيان أن هذه النظرية لم تأت بشيء جديد، كان المنطق التقليدي قد أهمله.

قال عبدالرحمن بدوي[١٤]:"الواقع أن المنطق التقليدي كان يقوم دائما على أساس فكرة كمية المحمول دون أن يعبر بوضوح عن هذه الكمية، أما بالنسبة للموضوع، ففكرة كمية الموضوع واضحة، لأن هناك سورا قبل الموضوع يدل على كميته، أما بالنسبة إلى المحمول فلم يضع المنطق التقليدي سورا خاصا به."اهـ

وأرى أن هذا الكلام لا يفيد في النقد، فإن محل البحث هو هل اعتبر المنطق التقليدي كم المحمول صراحة أو لا، أما القول بأنه لم يهمله واعتبره بوجه دون وجه، فلا أعتقد أن أحدا يعارض في ذلك.

ثم ذكر بدوي أن اللغة لم تهمل الكلام على كم المحمول، وهذا هنا لا يهمنا لأن مدار الكلام على البحث المنطقي لا اللغوي.

ثم قال بدوي:"وفضلا عن هذا، لو نظرنا في طبيعة الاستغراق بالنسبة إلى المحمول لوجدنا أنه حينما نتحدث عن المحمول باعتباره مستغرقا في القضايا السالبة فإنا لا نقصد في الواقع كما الأفراد، ولا ننظر في الحد من حيث الماصدق بل من حيث المفهوم، فإذا قلنا: زيد ليس مريضا، فليس معنى هذا أنه لا يوجد أفراد غير زيد ليسوا مرضى، فالواقع أنا لو نظرنا إلى المحمول(مريض) من ناحية الصدق لوجدنا أنه غير مستغرق لأن أفرادا آخرين غير زيد ليسوا مرضى، والذي نقصده في هذه الحالة ليس النظر إلى المحمول من حيث الماصدق، بل من حيث المفهوم ، ونتحدث عنه باعتبار أن هذا المفهوم منفي بأكمله عن الموضوع، فإذا كانت المسألة متعلقة بالمفهوم فلا مجال للتحدث عن الكم أو عن عدم الكم."اهـ

ومع تطويل عبارته، فإنه نقض هنا –إلى حد ما– قوله السابق بأن المنطق التقليدي يتحدث عن كم المحمول، أو أنه لم يهمله، لأن المنطق التقليدي كما أوضح هو نفسه هنا، إنما تكلم عن المحمول باعتباره مفهوما لا كما وماصدقا.

والحقيقة أن المنطق التقليدي لا يضيره أن يهمل البحث في كم المحمول إذا كان قد أقام نظرته على أساس معين في المنطق، وإذا ثبت أن كم المحمول لا يفيد البحث فيه من حيث هو كم، في البحث المنطقي. ولا يلزمنا أن لكي ندافع عن المنطق التقليدي أن نقول إنه اعتبر في المحمول كميته. بل الصواب قد يكون في البحث المنطقي أن يتم اعتبار المحمول من حيث هو مفهوم لا من حيث هو كم ومصاديق، لأن النسبة بين المحمول والموضوع التي اعتبرها المنطق التقليدي ليست نسبة فئة إلى فئة، بل نسبة الصدق والحمل، كما وضحه الإمام الرازي في النص الذي نقلناه عنه في أول البحث.

١٤ المنطق الصوري والرياضي، ص١١٩مرجع مذكور سابقا.

وقال د. علي سامي النشار[15]:"ويرى جوبلو أن نظرية كم المحمول، موجودة من قبل في المنطق الكلاسيكي، فليس من الصحيح إذا أن هاملتون قلب النظرية التقليدية تماما حين أعطى للماصدق مكانا لم يكن له من قبل. إنه على العكس حاول أن ينقل المنطق إلى ميكانيكية بحتة سادت عصور الانحطاط المدرسي، ميكانيكية ضحت بمضمون التصورات وأرجعت المنطق إلى قوالب لغوية عانى العقل الإنساني منها الكثير، مضحية بالعلاقات المنطقية التي هي أساس الاستدلالات والبرهنة."اهـ

إذن توجد مبالغة ملحوظة في العمل الذي قام به هاملتون، ومن يدعي أنه قلب المنطق رأسا على عقب، أو أنه أتى بما لم يأت به المتقدمون، فقد ابتعد عن الصواب.

**ثانيا: هاملتون خلط بين ما هو سيكولوجي وبين ما هو عقلي**

ذكر هذا الانتقاد د. علي سامي النشار، فقال[16]:"ينقد تريكو نظرية هاملتون في فرضها العام أن من مجال المنطق أن يبين ويوضح ما هو متضمن في العقل، إن هذه العملية تدخل في نطاق علم النفس ولا يعنى بها المنطق البحث، إن المنطق من حيث هو منطق لا يبحث فيما هو متضمن في بنية العلمية العقلية، وليس من فائدة تذكر أن نخلط ما هو سيكلوجي بما هو منطقي."اهـ

**ثالثا: ليس تكميم المحمول أمرا مبتكرا من هاملتون**

قال د. علي سامي النشار[17]:"أما من ناحية المحمول، فليس فيها ثمة إبداع جديد أو أصالة جديدة، إن الاعتراضات التي أثارها هاملتون عن عدم كفاية منطق أرسطو ليست جديدة على الإطلاق، إن أرسطو نفسه تنبه إليها، ثم علق عليها أمونيوس وبويس وألبرت الكبير، ثم هاجمها القديس توما بعد ذلك."اهـ

ومما يؤيد انتباه العديد من المناطقة إلى تكميم المحمول ما ذكره الكسندر ماكوفسكي[18]:"وكان أوكام في تمييزه بين omnis (كل) وبين quillibet (أي واحد كائنا ما كان) هو بمثابة استباق إلى حد ما للتمييز الحديث بين سور (كم) المحمول وسور (كم) الموضوع (الأفراد)."اهـ

**رابعا: الغلو في اعتبار الماصدقات**

قال د. علي سامي النشار:"ومما لا شك فيه أن نقطة البدء في نظرية كم المحمول ليس متهافتا على الإطلاق، إن هاملتون لم يفعل أكثر من أنه غلا في الأخذ بالجانب الماصدقي للمنطق الكلاسيكي متأثرا في هذا بالمدرسيين في عصر لانحطاط.

وللماصدق أهميته في علم المنطق، وله مكانة مشروعة، ولكن بعد المفهوم. إن من الخطأ فهم المنطق كما يفهمه هاملان ورودبيه قائما على المفهوم فقط، ولكن من الخطأ أيضا أن يفهم قائما على الماصدق فقط."اهـ

وتوجد عدة جهات أخرى في نظرية هاملتون، اعترض عليها المناطقة المحدثون، و لم يسلموا له بها. ولكن نقتصر على ما ذكرناه.

---

١٥ المنطق الصوري، ص٢٨٠.

١٦ المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، طبعة دار المعرفة الحديثة. ص٢٧٩.

١٧ المنطق الصوري، ص٢٨٩.

١٨ تاريخ علم المنطق، ألكسندر ماكوفسكي، نشر دار الفارابي، ص٤٨٣.

## رأي ابن زرعة في نظرية تكميم المحمول

لقد عثرت أثناء البحث على نص مهم لابن زرعة (٣٣١-٣٩٨هـ/٩٤٣-١٠٠٨م)، ذكر فيه فكرة تكميم المحمول، ونقدها وبين ما يرد عليها من انتقادات.

وسوف ننقل النص هنا بطوله لأهميته في هذا الموضوع.

قال ابن زرعة في كتاب بارميناس[١٩]:"فلنأخذ الآن في شرح كلام أرسطوطاليس على الرسم، فيقول أول ما بدأ أرسطوطاليس في هذا الفصل هو أن عرفنا مبلغ عدد المقدمات الثنائية التي موضوعها محصل، فيزعم أنها ثمان، وأوضح هذا بأنه قال: ألمقدمات أحكام على الأمور فعددها بحسب عدد الأمور، والأمور إما شخصية وإما كلية، فينبغي أن تكون الأحكام إما شخصية وإما كلية، والكلية إما ذات سور أو غير ذات سور، إما أن يكون كلية أو جزئية، فيتحصل من ذلك عدد المقدمات أربعة: شخصية ومهملة وكلية وجزئية، وبإزاء كل موجبة وسالبة، فيكون الجميع ثمان مقدمات، اثنتان منها كليتان ، وهاتان يتقابلان تقابل الأضداد الكبار، واثنتا جزئيتان وهاتان يتقابلان تقابل الأضداد الصغار، واثنتان شخصيتان وهاتان متقابلات تقابل التناقض.

ومن بعد هذا يأخذ أرسطو طاليس في أن يبين أن السور لا يمكن إقرانه إلى المحمول لكن إلى الموضوع، ومن ههنا استخرج المفسرون رسم السور، فقالوا إنه لفظ يقترن بالموضوع ، وأرسطوطاليس يبين ذلك بطريق الخلف، ويقول إن أضيف حرف السلب إلى المحمول لزم أن يبطل أشرف المقدمات في الكمية والكيفية والمادة.

وإذا بطلت أشرف المقدمات، فأولى لما دونها أن يبطل، وإذا بطلت المقدمات بأسرها وخرجت من أن تكون صادقة لم يبق لنا مقدمة تصلح للقياس، والمقدمة الشريفة التي تبطل هي الموجبة الكلية في المادة الضرورية. فأما كيف يبطل عند إضافة السور إلى المحمول، فيتبين على ما أنا واصفه.

وذلك أنه يلزم عند إضافة السور إلى المحمول ، والقضية القائلة :( كل إنسان هو كل حيوان) أن يكون أي واحد واحد فرضناه من الناس هو كل حيوان، فيكون سقراط طائرا وثعلبا وغيهما من الحيوانات، وهذا شنع، وهذه الشناعة حدها القول بأن السور ينبغي أن يضاف إلى المحمول. فما ينبغي إذن أن يضاف السور إلى المحمول، فيبقى أن يضاف إلى الموضوع.

فأما المفسرون فيفتحون هذا الباب ويستقصونه بأن يقولوا/ إن أمكن إضافة السور إلى المحمول بعد اقترانه إلى الموضوع، فليقرنه، ولأن الأسوار أربعة، فيجب أن يعهد إلى قضية ما ولا ريب أن فيها محمولا وموضوعا، وليجعل مع موضوعها واحدا من الأسوار، وليقرن إلى المحمول الأسوار الأربعة حتى يصير المقدمة ذات سورين، فيتولد من ذلك ستة عشر مقدمة:

١- كل إنسان كل حيوان ٢- واحد من الناس كل حيوان ٣- ليس كل إنسان كل حيوان

٤- ولا واحد من الناس كل حيوان ٥- كل إنسان واحد من الحيوان

٦- واحد من الناس واحد من الحيوان ٧- ليس كل إنسان ليس كل حيوان ٨- ولا واحد من الناس واحد من الحيوان ٩- كل إنسان لا واحد من الحيوان ١٠- واحد من الناس ولا واحد من الحيوان

١١- ليس كل إنسان ولا واحد من الحيوان ١٢ - ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان

١٣-كل إنسان ولا واحد من الحيوان ١٤-واحد من الناس ولا واحد من الحيوان

١٩ كتاب منطق ابن زرعة، (العبارة، القياس، البرهان) تحقيق وذبط د. جيرار جيهامي، د. رفيق العجم.

١٥-ليس كل إنسان واحد من الناس ولا واحد من الحيوان ١٦-ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان

فهذه هي الستة عشر مقدمة التي تتولد من إضافة السور إلى المحمول حتى تصير المقدمة ذات سورين.

إلا أن هذه الست عشرة يلزم منها بأسرها شناعات ، وذلك أن أربعة منها يصدق دائما في المواد كلها، وأربعة يكذب في المواد كلها، وأربعة يصدق في الضروري والممكن، ويكذب في الممتنع وأربعة يكذب في الضروري والممكن، ويصدق في الممتنع.

والمقدمات التي هذه صفتها، تلزم شناعات عظيمة، وذلك أنها تصدق في الشيء وضده. فينتج أن تكون القضية صادقة على الشيء وضده.

**فأما المقدمات الكاذبة في المواد كلها فعددها أربعة:** الأولى منهن: كل إنسان كل حيوان، والثانية واحد من الناس كل حيوان، والثالثة ليس كل إنسان كل حيوان، والرابعة ولا واحد من الناس ليس كل حيوان.

**والأربعة الصادقة في المواد كلها:** الأولى منهن: ليس كل إنسان كل حيوان، كل إنسان ليس كل حيوان، ولا واحد من الناس كل حيوان، واحد من الناي ليس كل حيوان.

**فأما الأربع الصوادق في الضروري والممكن الكاذبة في الممتنع:** فالأولى منهن كل إنسان واحد من الحيوان، واحد من الناس واحد من الحيوان، ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان، لا كل إنسان ولا واحد من الحيوان.

**وأما الأربع الكواذب في الضروري والممكن الصوادق في الممتنع فهي:** ليس كل إنسان واحد من الحيوان، ولا واحد من الناس واحد من الحيوان، كل إنسان ولا واحد من الحيوان، واحد من الناس ولا واحد من الحيوان.

وقد كنا قدمنا القول بأن هذه المقدمات مرذولة بأسرها من قبل صدقها في جميع المواد وكذبها في جميعها، أو صدقها في مادتين متقابلتين بمنزلة الضروري والممكن، أو كذبها في مادتين متقابلتين بمنزلة الضروري والممكن.

والقياس فلا يصلح له مقدمات شبيهة بهذه الصفة. لكن إنما يصلح له من المقدمات ما كان صدقه بسبب الأمور، لا من قبل القول، وفساد نظمه، والزيادة فيما لا يحتاج إليه، وينبغي أن يعلم، وإن تجاوزنا فيما نقوله ما نحن بسبيله، أن كل مقدمة نجد فيها سلبين فتلك المقدمة موجهة، لا سالبة، بمنزلة قولنا ليس كل إنسان ليس كل حيوان، فإن هذه المقدمة هي مساوية لقولنا كل إنسان كل حيوان.

وقد أجمع قوم وقالوا: بل السور ينبغي أن يضاف إلى المحمول، وتكون المقدمة صادقة. فإن أرسطوطاليس وفلاطن قد قرناه إلى المحمول وقولاهما صادقان، وذلك أن ارسطوطاليس يقول في كتاب النفس: إن النفس طلحنا[٢٠] ما، أي كمال ما، ويعني بكمال ما أي كمال واحد، والكمال هو المحمول على النفس، وفلاطن يقول إن الرطوريقي أي الخطابة قوة ما، فزعموا أن لفظة (ما) سور، **وليس الأمر على هذا، لكن لفظة (ما) في هذا الموضع يجري مجرى الفصل، فإن لفظة (ما) في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل، فإنا إذا أقرنَّاها بالحيوان قامت مقام الناطق والمائت، فهذا يكفي في إزالة هذا الاعتراض.**"اهـ

ولا يخفى أهمية هذا النص، ومدى ما فيه من تحليل معتمد على قوانين منطقية. والدلالة على أن قدماء المناطقة الإسلامينن تنبهوا إلى نظرية كم المحمول وناقشوها تفصيلا كما نراه، من هذا النص.

---

٢٠ لفظة يونانية.

## خاتمة

أرجو في نهاية هذا البحث المستعجل أن موفيا بالغرض على حسب المطلوب في هذا المقام، وجمع أطراف الموضـــوع على نسق معين موجز، وبصورة ملائمة لمقام البحوث من هذا النمط. وإلا فلو أراد الباحث الاســـتقراء لم يكفـــه الكتب الطوال، ولخرج الأمر عن ما يلائمه.

**سعيد عبد اللطيف فودة**

# المراجع


١- عيون الحكمة لابن سينا، راجع شرح عيون الحكمة للإمام الرازي، ص١٢٠، منشورات مؤسسسة الصادق. تحقيق د. أحمد حجازي السقا.

٢- مجموعة شروح الشمسية(٢/٢)، لقطب الدين الرازي، والدواني، وعبدالحكيم السيالكوتي، والدسوقي....

٣- شرح عيون الحكمة للإمام الرازي ص١٢٥

٤- المنطق الصوري والرياضي، لعبد الرحمن بدوي

٥- المنطق الصوري ، د. دكتور علي عبد المعطي محمد، د. ماهر علبد القادر محمد. نشر دار المعرفة الجامعية

٦- منطق العرب ص ٨٩ للدكتور عادل فاخوري، طبعة دار الطليعة للطباعة والنشر

٧- طبعة مختصر السنوسي في المنطق مع شرحه له مع حاشية العلامة البيجوري، المطبوع بمكتبة السيد محمد ٨- عبد الواحد بك الطوبي وأخيه. بجوار المسجد الحسيني بمصر.

٩- كتاب الجمل في المنطق، للخونجي.

١٠- الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، للدكتور علي سامي النشار، طبعة دار المعرفة الحديثة.

١١- تاريخ علم المنطق، ألكسندر ماكوفسكي، نشر دار الفارابي

١٢- منطق ابن زرعة، (العبارة، القياس، البرهان) تحقيق وذبط د. جيرار جيهامي، د. رفيق العجم

# الفهرست